



ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول مجلس التعاون وأسلوب إدارتها ومواجهتها

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

إعداد

عقيد ركن دكتور/ صباح عبد الرحمن الغيص

أستاذ علوم الشرطة المساعد

أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية

2012 م



مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

مركز الإعلام الأمني
Police Media Center

تمهيد - تقسيم :

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما تذخر به من ثروات، وما يتراكم فيها من أموال، وما تتميز به من انفتاح على العالم شرقه وغربه، وما تقدمه من تسهيلات، وما يتركز فيها من مؤسسات مالية⁽¹⁾، تعتبر ملجأ وملاذًا للهجرة غير الشرعية، سواء أكانت الهجرة عربية أم أجنبية.

و الهجرة - في مفهومها البسيط - مغادرة شخص إقليم دولته أو الدولة التي يقيم بها إلى إقليم آخر بنية الإقامة بها بصفة دائمة.

وتخضع الهجرة لكل من أحكام القانون الدولي و أحكام القانون الداخلي، وتخضع الهجرة لأحكام القانون الأولي بما يثيره من مسائل قانونية دولية، بينما تخضع لأحكام القانون الثاني، حيث أن لكل دولة الحق في تنظيم الهجرة فيها وإليها، أي أن الهجرة تتسم بالازدواجية القانونية في خضوعها لكل من أحكام القانونين الدولي والداخلي، إذ أن الهجرة هي حق قانوني أقره فقهاء القانون الدولي للإنسان باعتبارها حق من حقوقه الطبيعية التي لا يجوز التنصل منها غير أن هذا الحق كغيره من الحقوق ليس مطلقاً و يتقيد الفرد في استعماله بما تقره الدولة من قواعد للحفاظ على كيانها و سلامتها⁽²⁾.

لقد شهد عقد السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي ثورة نفطية وانتقالاً للقوى العاملة العربية بين دول الإرسال إلى دول الإستقبال على نطاق واسع، وقد أدى غياب أو ضعف الأسس التنظيمية الخاصة بحركة الهجرة وانتقال القوى العاملة بين الدول العربية إلى أن تتسم هذه الحركة وأن يتصف هذا الانتقال بالعشوائية والانتقائية الأمر الذي نتج عنه العديد من الإشكالات غير المرغوب فيها. وهذا بدوره أدى إلى وجود إختلالات في أسواق العمل العربية، وفي إقتصاديات دول الإرسال بشكل رئيس.

إن قضايا الهجرة - بصفة عامة - من أهم الأمور التي أدت إلى تحولات إقتصادية وإجتماعية في الدول العربية، وأصبحت تأخذ مكانها البارز في سلم الأولويات والإهتمامات الوطنية والإقليمية والدولية⁽³⁾.

وقد شغلت ظاهرة هجرة العمالة في السنوات الأخيرة الكثير من دول العالم، وكذلك المنظمات الدولية لما لها من آثار كبيرة على الهيكل الإقتصادي والاجتماعي، والاختلال الثقافي لأى مجتمع، وعلى التركيب السكاني وعلاقته بالجوانب الاقتصادية، وعلى سوق العمل متمثلاً في

(1) راجع في هذا المعنى ، مقدم/ راشد سعيد الشحي، التخطيط الأمني لوقاية دول الخليج من الجريمة ، مقال منشور في مجلة الفكر الشرطي، شرطة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، الشارقة،المجلد السادس، العدد الرابع، فبراير 1998، ص244، وفي هذا المعنى انظر مقدم دكتور/ صباح عبد الرحمن الغيص، سلطة الشرطة في إقامة الأجانب، رسالة دكتوراه مقدمة إلى أكاديمية الشرطة، كلية الدراسات العليا، القاهرة، 2004، ص75 وما تلاها.

(2) دكتور/ نبيل خوري، الهجرة وحركة القوى العاملة والهجرة العائدة، الجزء الأول، تم إعداد هذا الكتاب بالتعاون بين الجهاز المركزي للتعبئة جمهورية مصر العربية ومنظمة العمل الدولية وصندوق الأمم المتحدة للسكان ، الطبعة الأولى، 1993، ص9، و راجع بحث جماعي بعنوان " دور المنظمات الإقليمية والدولية في الحد من ظاهرة غير الشرعية "، مقدم لمعهد تدريب ضباط الشرطة ، كلية التدريب و التنمية، الدورة رقم (142) ، 2008، ص 27 و ماتلاها .

(3) راجع نقيب / وليد محمد حسام الدين سالم، تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي المصري، بحث مقدم لدبلوم الأمن العام، كلية الدراسات العليا، أكاديمية الشرطة، 2008، ص7 .

و راجع نقيب / عبد الفتاح عبد الخالق عابد، الهجرة غير الشرعية و الدور الأمني لمواجهتها، بحث مقدم لدبلوم إدارة الشرطة، كلية الدراسات العليا، أكاديمية مبارك للأمن، 2003، ص3 و ما تلاها.

(2) راجع مؤلف الهجرة وحركة القوى العاملة، الفصل السادس بعنوان: استيعاب العمالة المصرية العائدة، متطلبات البيانات والسياسات المقترحة، إعداد عبد اللطيف الهنيدى، ص 143.

عدم ملائمة فرص العمل لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظراً لإنخفاض قدرة الاقتصاد القومي على إعداد وتدريب المهارات اللازمة للإستثمارات الجديدة⁽¹⁾. وإذا كانت الهجرة الشرعية (الوافدة) إلى دول الخليج العربية، لها متطلباتها وتنظيماتها وقواعدها، بل أيضاً لها مشاكلها سواء الإجتماعية أو الثقافية أو الأمنية وهي مشاكل تبدو مشتركة نتيجة تماثل التركيبة الاقتصادية والإجتماعية، فضلاً عن إتجاه تلك الدول إلى التقليل من الإعتماد على النفط والعمل على تنويع مصادر الدخل وما يتطلبه ذلك من ضرورات التعاون والتنسيق فيما بينها، خاصة في الوقت الذي إزدادت فيه أهمية المنطقة سياسياً وإقتصادياً ودولياً⁽²⁾، فإنه - من باب أولى - فإن الهجرة غير الشرعية (التسلل) لها إنعكاساتها الخطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

وإزاء تزايد الهجرة غير الشرعية، بحسبانها تشكل ظاهرة، فإن الأمر يتطلب مواجهة هذا الظاهرة بتحديد حجمها وأسبابها وخصائصها وأبعادها المتعددة وآثارها ووسائل ومتطلبات مواجهتها، ومستويات المواجهة⁽³⁾.

و في ضوء ذلك، فإننا سوف نتناول في هذا الموضوع في مبحث تمهيدي، مفهوم الهجرة غير الشرعية، و في مبحثين الأول: حول أسباب الظاهرة وحجمها وخصائص وإتجاهات الهجرة وأبعادها المتعددة وآثارها، ثم نتناول في الثاني: أسلوب إدارة ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

(2) عبد الله بشارة يعقوب، تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية، مراجعة حسنين توفيق في مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 50، أبريل 1987، ص 262، وراجع في أسباب إقامة الأجانب على أراضي الدولة، مقدم دكتور / صباح الغيص، مرجع سابق، ص 121 وما تلاها. (3) راجع دكتور / طارق عبد الحميد الشهاوي، الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية، دار الفكر الجامعي بالإسكندرية، 2009، ص 35 و ما تلاها.

مبحث تمهيدي مفهوم الهجرة غير الشرعية

تعني الهجرة⁽¹⁾ - باختصار - الانتقال من الموطن الأصلي إلى وطن جديد بغرض الإقامة الدائمة .
ومن المتفق عليه - على ما سبق القول - بأن الهجرة هي مغادرة شخص من إقليم دولته أو الدولة التي يقيم بها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة بها بصفة دائمة .
وفي ضوء ذلك، ينبغي - بادئ ذي بدئ - التفرقة بين الهجرة الشرعية و الهجرة غير الشرعية.
ويقصد بالهجرة الشرعية، هي التي تصطبغ بالصبغة القانونية، بمراعاة الشروط و الإجراءات المتطلبه للعمل أو الهجرة لدى الدول المستقبلية.
والهجرة القانونية ، تنقسم من حيث نوع الإقامة، إلى هجرة دائمة أو نهائية، خارج الوطن و الإقامة المستقرة لدى الدولة المستقبلية، و هو ما يستتبع اكتسابهم جنسية الدولة الأخيرة، و التمتع بجميع حقوق و واجبات الدولة المضيفة. أما الهجرة المؤقتة، فالمهاجر يسعى إلى تحقيق مطالبه و حاجاته خارج إقليم دولته، و في تقديره العودة إلى بلاده بعد تحقيق مطالبه مرة أخرى، و ذلك لأجل محددة يغلب عليها الطابع الوقتي.
و تأخذ بعض الدول، بما يعرف "بالهجرة الإنتقالية" بهدف الحد من حرية انتقال اليد العاملة، و اعتماداً على مبدأ الانتقائية، حيث يجري التركيز على استقدام اليد العاملة الماهرة، و الكفاءات ذات التخصصات الدقيقة.
أما الهجرة غير الشرعية، فهي خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المخصصة لذلك، أو من منفذ شرعي باستخدام وسائل سفر مزورة و يطلق عليها "الهجرة الوافدة من الخارج"⁽²⁾، أو بمعنى آخر وصول المهاجر إلى حدود الدولة المستقبلية سواء البحرية أو البرية بأي طريق مشروع أو غير مشروع و باستخدام وثائق سفر سلبية أو مزورة، بغض النظر عن غرض المهاجر ، مادام كان ذلك بغير موافقة تلك الدولة، أو الوصول الشرعي إلى أراضي الدولة لمدة مؤقتة بموافقتها ، ثم رفض المغادرة بعد انتهاء مدة الإقامة الشرعية⁽³⁾.
و بذلك، نكون قد فرغنا من تناول مفهوم الهجرة غير الشرعية، و ننتقل إلى تناول أسباب الظاهرة و حجمها و خصائصها و آثارها.

(1) الهجرة - في اللغة - تعني تباعد و هاجر، أي ترك وطنه، و هاجر من مكان كذا، أي تركه و خرج منه إلى غيره، و المهجر هو المكان الذي يهاجر إليه و الهجرة هو انتقال الناس من موطن إلى آخر، معجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، دار التحرير للطباعة و النشر، القاهرة، 1980.
(2) راجع مقدم / حاتم ابراهيم فتحي، الدور الأمني في مكافحة هجرة المصريين غير الشرعية إلى الخارج - كلية الدراسات العليا - أكاديمية الشرطة، القاهرة، 2005، ص 18. و راجع أيضاً د / محمد البربري، الهجرة الوافدة من منظور أمني، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الدراسات العليا - أكاديمية الشرطة، القاهرة، 1992، ص5 و ما تلاها.
(3) راجع عميد د / طارق خضر، قرارات إبعاد الأجانب والرقابة القضائية عليها، مجلة مركز بحوث الشرطة ، القاهرة، 2003، ص31.

المبحث الأول

أسباب الظاهرة وحجمها وخصائصها و آثارها

مضت الإشارة إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية هو الانتقال من الوطن الأم إلى الوطن المهاجر إليه للإقامة فيه بصفة مستمرة بطرق مخالفة للقواعد المنظمة للهجرة بين الدول طبقاً لأحكام القانونين الدولي و الداخلي (1).

وسنتناول بعد أسباب الظاهرة و حجمها و خصائصها و آثارها على الوجه الآتي:
أولاً: أسباب الظاهرة:

تتعدد الأسباب الرئيسية لظاهرة الهجرة غير الشرعية، و هي أسباب اقتصادية و اجتماعية و سياسية، ترجع - في المقام الأول - إلى بلدان المهاجرين، و بالمقابل تعد الأسباب الاقتصادية و الاجتماعية مصدر جذب في الدول المضيفة (2).
وأدت زيادة حدة الأزمات الاقتصادية و الاجتماعية - في ظل الظروف العالمية المعاصرة و مشكلة الغذاء العالمي - إلى تصاعد وتيرة الهجرة الشرعية أو غير الشرعية.
وقد ترتب على ذلك تصاعد الأهمية النسبية لهجرة العمالة، و ما أفضت إليه التنمية المتسارعة لدول الخليج العربية، مما أدى إلى ظهور أشكال و أنماط للهجرة غير الشرعية، باندفاع الهجرة العربية و الآسيوية إلى هذه الدول، رغبة في الحصول على فرصة عمل، و تتبع في ذلك شتى الطرق والأساليب.

أما من أسباب هذه الظاهرة، فإنها تتبدى في أن دول الخليج العربية بحكم موقعها الإستراتيجي المتميز، و مواردها الاقتصادية، تعد محط أنظار و عوامل جذب للباحثين عن العمل سواء من الدول العربية أو الأجنبية فرادى أو جماعات، و عادة ما تلجأ هذه العمالة إلى وسائل غير مشروعة منها طريق التسلل برّاً أو بحراً، أو باتباع طرق غير مشروعة بمساعدة الغير من الأفراد أو المكاتب التي تتخذ من التسفير مجالاً لنشاطها داخل دولة العامل أو بواسطة أفراد أو مؤسسات داخل الدول الخليجية ذاتها بطريق غير مباشر (تجارة الإقامات) أو (الفيزي فيزة).

وقد يكون الدافع إلى الهجرة غير الشرعية، الزيادة السكانية في دولة العامل، و صعوبة الحصول على فرصة عمل، نتيجة زيادة المعروض منهم في سوق العمل، و المساهمة في حل بعض جوانب أزمة السكان أو غيرها مما تعاني منه دولة العامل.
ثانياً: حجم الظاهرة و خصائص اتجاهات الهجرة:

يتعين، بادئ ذي بدء، أن نشير إلى أن قياس حجم الظاهرة ليس أمراً سهلاً، بل يصادفه عدد من الصعوبات و المعوقات، أهمها: تفاوت مستوى درجة شمول قاعدة المعلومات و الإحصاءات المتوفرة، في هذا الصدد، فضلاً عن ندرة الدراسات و البحوث المكتبية التي تناولت دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، للتوصل للخصائص الدقيقة للظاهرة و أبعادها المختلفة (3).

(1) راجع رائد / محمد فتحي يحيى عفيفي، الهجرة غير الشرعية باعتبارها جريمة منظمة ، و دور الشرطة في مكافحتها، بحث مقدم لدبلوم الأمن العام، كلية الدراسات العليا، كلية مبارك للأمن، 2008، ص 27 وما تلاها.
و راجع نقيب / عبدالفتاح عبد الخالق عابد، مرجع سابق، ص 5، راجع بحث التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية و طرق مواجهتها، من إصدار مركز بحوث الشرطة، أكاديمية الشرطة، الإصدار الرابع عشر يوليو 2007 ، ص 27 و ما تلاها، و راجع بحث جماعي بعنوان " دور الشرطة و الأجهزة المعنية بالدولة في التصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، معهد تدريب ضباط الشرطة، كلية التدريب و التنمية، دورة رقم (142) ، 2008، ص 4 وما تلاها .

(2) لمزيد من التفاصيل راجع نقيب، وليد محمد حسام الدين سالم، مرجع سابق، ص 17 و ما تلاها . و راجع أيضاً رائد / محمد فتحي يحيى عفيفي، مرجع سابق، ص 28 وما تلاها.

(3) راجع بحث التداعيات الأمنية للهجرة غير الشرعية ، مرجع سابق ، ص 92 و ما تلاها .

أياً ما كان الرأي ، فإن الهجرة غير الشرعية تشكل ظاهرة – سواء في مفهومها أو أبعادها وأثارها المتباينة - في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتداعياتها الحاضرة والمستقبلية على المجتمعات الخليجية.

أما عن خصائص وإتجاهات الهجرة غير الشرعية، فإنها جميعاً – تقريباً – تكاد تركز على البعد غير الإنتقائي لظاهرة الهجرة، بمعنى أن تدفق الأيدي العاملة غير الشرعية لا يقوم على قاعدة من قواعد العمل، فهي ليست مطلوبة في سوق العمل، بالإضافة لإنتفاء الصفات التي تساعد على تدفعاها إلى الهجرة، كما أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تكاد تجمع على متغيرات فردية – إجتماعية لتفسير حركة الهجرة، وهو تفسير يرتبط بصفة أساسية بعوامل الطرد في دول العمالة المهاجرة وعوامل الجذب في الدول الخليجية، كما أن هذه الظاهرة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية، وهي ترتبط بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في بلد العمالة المهاجرة.

ومما لا شك فيه أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية لها تداعيات على إقتصاديات دول مجلس التعاون وإن تفاوتت في مداها من بلد إلى آخر، ولها انعكاساتها على سوق العمل في هذه الدول، وعلى العمالة الوافدة فيها والتي إتخذت شكل التصيبق في التعاقدات الجديدة للعمالة الوافدة⁽¹⁾.

ثالثاً : آثار الهجرة غير الشرعية :

لا ريب أن الهجرة غير الشرعية لها انعكاساتها سواء الاجتماعية أو الأمنية . ومن الآثار الاجتماعية، أن الدول المستقبلية أو المضيفة تعاني من تهديد لأمنها وسلامها الاجتماعي من جراء هجرة العمالة، ولا شك أن الهجرة وانتقال الأيدي العاملة مع تعدد مصالحها في بلدان المستقبل يؤديان إلى تعايش بين جماعات بشرية مختلفة فطرياً أو ثقافياً، لكل منها طموحاتها وإتجاهاتها في إطار المجتمع الجديد الذي انتقلوا إليه، و يسود – في إطار ذلك التعايش – أنواع مختلفة من العلاقات، بعضها علاقات تنافس وصراع وبعضها علاقات سيطرة و استغلال وخضوع، وما يترتب على تلك العلاقات من حدوث توترات داخل المجتمع، و في العلاقات بين الجماعات المختلفة التي تكونه، و ما لذلك من آثار على استقرار المجتمع⁽²⁾.

و أما عن الآثار الأمنية للهجرة، فإن الدراسات تشير إلى وجود علاقة بين الهجرة وبين السلوك الإجرامي، و يتأثر ذلك من تعارض وتضارب الثقافات والمبادئ والقيم التي تسود في البلد المهاجر إليه⁽³⁾، هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى، فإن التصدع الأسري الناجم من عدم وجود الأب أو العائل بين أسرته، وما يترتب على ذلك من انفراط عقد الأسرة، وانهيار العلاقات بين أفرادها، مما قد يؤدي ذلك إلى تهيئة سبل الإنحراف لدى الأبناء فقد يدفع بهم إلى سلوك سبيل الجريمة⁽⁴⁾.

(1) راجع مقدم دكتور / صباح الغيص، مرجع سابق، ص75 وما تلاها، و راجع في هذا المعنى، مؤلف الهجرة وحركة القوى العاملة، الفصل الخامس، الهجرة المصرية العائدة، إعداد حسن شكري وآخرين، ص124 وما تلاها.

(2) راجع د/ محمد شوقي العناني ، ظاهرة الهجرة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ندوة المشاركة المصرية الأوربية و قضايا الهجرة، ص35.

(3) راجع د/ عبد العظيم مرسلتي وزير، علم الإجرام و علم الفضايا، الجزء الأول، طبعة 1989، ص73.

(4) راجع نقيب / وليد محمد حسام الدين سالم، مرجع سابق، ص21.

المبحث الثاني

أسلوب إدارة ومواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية

أ- إن مواجهة هذه الظاهرة إنما تتطلب نوعين من الإجراءات:

النوع الأول: الإجراءات الوقائية: وتتهض بها أجهزة الأمن المختصة سواء أمن الموانئ أو خفر السواحل من خلال اتخاذ عدة تدابير فعالة تكفل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية. وهذه الإجراءات يتطلب تنفيذها أدوات فنية ومادية لكي تستطيع تلك الأجهزة القيام بواجباتها في مواجهة تلك الظاهرة بالحيلولة دون التسلل إلى داخل البلاد وضبط المخالفين واتخاذ الإجراءات المناسبة، في هذا الصدد.

وهذه الإجراءات الوقائية تتم في إطار منظومة تعاملات تصاغ ويتم الاتفاق عليها بمعرفة الجهات المعنية في دول المجلس، وتتعاون تلك الجهات في تنفيذها، والتنسيق فيما بينها في هذا المجال. وتمثل هذه الإجراءات مرحلة الوقاية والاستعداد.

النوع الثاني: إجراءات المواجهة والتعامل مع الظاهرة: وهذه الإجراءات - تأتي مكملة للإجراءات الأولى - وهي تقوم على مواجهة الظاهرة بعد وقوعها، بتتبع العمالة الهاربة التي دخلت البلاد بطريقة غير مشروعة.

وينبغي - في هذا الخصوص - توحيد قاعدة المعلومات والبيانات والإحصاءات في دول الخليج العربية، إذ أن التفاوت في مستوى ودرجة شمول قاعدة المعلومات والإحصاءات، إنما ينعكس على دقة التحليل والنتائج مثل:

1- تحديث قاعدة المعلومات والإحصاءات لتتناسب مع سرعة التغيير والتطور السريع في سوق العمل، وربطها بالاتجاهات الخاصة بالعمالة المهاجرة وحجمها ومستواها بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية في دول مجلس التعاون.

2- تقدير حجم الهجرة غير الشرعية، توطئة لاتخاذ التدابير المناسبة للتعامل معها ومواجهتها والسيطرة عليها، وهذه التدابير عبارة عن إجراءات تحفظية تتولاها أجهزة الأمن المختصة، وهي تستهدف تقييد حرية العمالة المهاجرة بصورة غير شرعية تمهيداً لاتخاذ الإجراءات القانونية قبلهم.

وغنى عن البيان، أن هذه التدابير تجد سندها في قانون الشرطة أو الأمن العام، وقانوني العمل والجزاء (العقوبات)، وتنفيذ هذه التدابير منوط بالأجهزة المعنية كل في حدود اختصاصه، كما يقع على عاتق الأفراد والمؤسسات الخاصة تنفيذ التوثيق والتنظيم واللوائح والتعاون مع أجهزة الدولة في القضاء على ظاهرة العمالة الهاربة أو غير الشرعية، وتغليب وجه المصلحة العامة على المصلحة الخاصة أو الفردية.

فضلاً عن توعية المواطنين عن طريق أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة بالإبلاغ عن هذه العمالة وذلك من قبيل المشاركة الشعبية في مواجهة ظاهرة لها خطورتها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والأمنية.

3- تأتي - بعد ذلك - مرحلة المعالجة، باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة آثار هذه الظاهرة على نحو يساهم في تفادي حدوث هذه الظاهرة في المستقبل وتفعيل الإجراءات الوقائية للحيلولة دون وقوعها أو الحد منها.

4- وأخيراً مرحلة الاستفادة من معالجة هذه الظاهرة (التعليم) وذلك بتحليل البيانات والإحصاءات والتقارير، ومراجعتها بصورة تفصيلية وصولاً إلى النتائج التي تشكل منهجاً للمواجهة في المستقبل.

ب- مستويات إدارة الأزمة (الظاهرة):

تتعدد مستويات إدارة الأزمة أو ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

أولاً: على المستوى العربي:

تحظى مسألة تسهيل تنقل وإقامة المواطنين العرب في الأقطار العربية - وخاصة الخليجية - بالأهمية، بل أصبحت من أهم أولويات مجلس وزراء الداخلية العرب، ومن ضمن الإقتراحات، إختصار إجراءات الإقامة للمواطنين العرب، وذلك مع النظر إلى اعفائهم من رسوم تأشيرات الدخول والإقامة، ودعوة الدول الأعضاء إلى التوسع في عقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف للإعفاء المتبادل لمواطنيها من تأشيرات الدخول وترخيص الإقامة سعياً إلى استعمال بطاقة الهوية الشخصية بدلاً من جواز السفر، وأخيراً إلى التأكيد على تنفيذ اتفاقية الوحدة الاقتصادية الصادرة في 1957/6/3 خاصة فيما يتعلق بحرية انتقال رؤوس أموال وحرية الإقامة والعمل⁽¹⁾.

كما جاء في دراسة بعنوان - تسهيل تنقل وإقامة المواطنين العرب في الأقطار العربية - تأكيد حرية المواطنين العرب من شرط الحصول على تأشيرة دخول بالنسبة لكافة الأقطار⁽²⁾. كما اشير - في هذا صدد ضوابط الهجرة الوافدة - إلى أنه لعل من أهم مميزات هذه الاستراتيجية اعتماد فكرة تفضيل مفهوم التنقل والانتقال على مفهوم الهجرة بالنسبة لليد العاملة العربية داخل الوطن العربي، ذلك أنها تعتبر نفسها في بلدها مع مواصلة امتداد ارتباطها بموطنها الأصلي، وبالتالي فإن الانتقال من بلد عربي إلى آخر لا يمكن أن يعتبر هجرة بالمعنى المتداول والشائع لهذه الظاهرة.

كما اشير إلى ضرورة وضع النظم الكفيلة بتسهيل تنقل أبناء الأقطار العربية عبر حدودها وتسهيل اقامتهم⁽³⁾.

وتهدف هذه الدراسات إلى مواجهة ظاهرة التنقل أو الهجرة غير الشرعية للمواطنين العرب إلى الأقطار العربية، بتسهيل إجراءات التنقل والإقامة، وبالتالي مواجهة هذه الظاهرة على المستوى العربي، كأحد المستويات المطلوبة للمساهمة في المعالجة أو المواجهة.

ثانياً : على المستوى الإقليمي (الدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية):

إن ظاهرة الهجرة غير الشرعية في دول الخليج العربية تتطلب - على المستوى الإقليمي - وجود مركز إدارة أزمة، لتطبيق أسلوب إدارة الازمات بدلاً من أسلوب رد الفعل، وهذا المركز يتشكل من خبراء واختصاصيين، ويكون عمله الأساسي وضع مشاهد لما يمكن أن يحدث في المستقبل من أزمات وطرق إدارتها ومعالجتها، ويحصل المركز - في أداء عمله ومباشرة مهامه - على المعلومات والبيانات والإحصاءات التي يتلقاها من دول مجلس التعاون.

كما يعني المركز بإجراء دراسة للحد من هذه الهجرة بمراعاة تحقيق التوازن بين القوى العاملة المتاحة والاحتياجات في مختلف الأعمال والمهن ومستويات المهارة ومعرفة العجز والفائض في مختلف المهن والمستويات، فضلاً عن إنشاء وتطوير قاعدة بيانات الهجرة غير الشرعية وذلك بالتعاون والتنسيق بين جميع الأجهزة المعنية في دول مجلس التعاون.

(1) راجع دراسة اعدھا لواء دكتور / أحمد جلال عز الدين ، بعنوان " القواعد والإجراءات المقررة بشأن إقامة الأجانب في الدول العربية " مقدمة إلى مؤتمر العرب الخامس لرؤساء أجهزة الهجرة والجوازات الجنسية والامانة العامة ومجلس وزراء الداخلية ، تونس في الفترة من 1 إلى 2 اغسطس 1992، وراجع مقدم دكتور/ صباح الغيص، مرجع سابق، ص131 وما تلاھا .

(2) هذه الدراسة مقدمة للدورة التاسعة لمجلس وزراء الداخلية العرب تونس - يناير 1992.

(3) راجع دراسة بعنوان " التسلل عبر الحدود " للعقيد / يوسف الجابی (سورى) مقدمة إلى المؤتمر التاسع لقادة الشرطة والأمن، تونس 16 - 18 أكتوبر 1984.

ثالثاً : على المستوى المحلي:

يشكل هذا المستوى المحور الأساسي لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية على اعتبار أن دول مجلس التعاون - كلاً على حدة - مطالبة بالتعامل مع هذه الظاهرة واتخاذ التدابير المناسبة لمواجهتها والحد من آثارها.

ويعتمد هذا المستوى على الإطار النظري والمنهجي لإدارة الازمات واتباع الإجراءات المشار إليها آنفاً، مع استخدام الأدوات والنظم والقواعد المقررة قانوناً في هذا الشأن.

ويتكامل هذا المستوى مع المستوى الإقليمي في إطار منظومة عمل واحدة تشكل كلا لا يتجزأ، بحيث يصعب الفصل بينهما، وللارتباط العضوي والموضوعي في شأن إدارة الأزمة أو ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

ويتطلب الأمر - والحال كذلك - نوعاً من التنسيق والتعاون بين القائمين على المستويين ضمناً لإدارة الأزمة بنجاح وبكفاءة وتحقيق الأهداف المرجوة في هذا الشأن.

خلاصة القول : أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية التي تعاني منها دول مجلس التعاون، للأسباب المتقدمة، إنما تتطلب تفعيل إجراءات مواجهتها، طبقاً لمستويات إدارتها، في إطار تكاملي، على نحو يسهم في الحد من تلك الظاهرة و آثارها المجتمعية والأمنية، حتى تنعم دول مجلس التعاون بالأمن والاستقرار في ظل الظروف و التحديات الأمنية المعاصرة و تدارك آثارها وتداعياتها..